الأمم المتحدة S/2019/944

مجلس الأمن

Distr.: General
12 December 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى كيلي كرافت، رئيسة مجلس الأمن من مخدوم شاه محمود قريشي، وزير خارجية باكستان، لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”المسألة الهندية الباكستانية“.

(توقيع) منير **أكرم**
الممثل الدائم

171219 161219 19-21493 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة من وزير خارجية باكستان إلى رئيسة مجلس الأمن والأمين العام

أوجه هذه الرسالة على سبيل المتابعة لرسائلي السابقة المؤرخة ١ و ٦ و ١٣ و ٢٦ آب/أغسطس، و ١٦ أيلول/سبتمبر و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وأود أن أوجه اهتمامكم العاجل مرة أخرى إلى التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين الذي تشكله التدابير الأحادية الجانب التي اتخذتها الهند في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي، وانتهاكات الهند المستمرة لحقوق الإنسان للشعب الكشميري وموقفها العدواني وأعمالها العدائية تجاه باكستان.

ويمثل الإسقاط الخاطئ لإقليم جامو وكشمير المحتل في ما يسمى ''الخرائط السياسية'' الصادرة عن وزارة الداخلية الهندية مؤخرا استمرارا لسلسلة الإجراءات غير القانونية التي تتخذها الهند. وعلى نحو ما ذكرت حكومة باكستان، لا تتسم هذه الخرائط بأي قدر من الصحة وهي باطلة، لأنها تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي إطار مواصلة تصعيد البيئة المتوترة أصلا في جنوب آسيا، تكثف الهند انتهاكات وقف إطلاق النار المتعمدة وغير المبررة على خط المراقبة وهي بصدد اتخاذ خطوات تشكل مخاطر جسيمة على السلام والأمن الإقليميين. ومن تفاصيل ذلك ما يلي:

- أكثر من ٣ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار، استُهدف فيها أكثر من ٣٠٠ مدني، بمن فيهم نساء وأطفال، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ فقط.
- الإزالة الجزئية للسياج على خط المراقبة في خمسة قطاعات. ولا يمكن أن يكون وراء ذلك إلا التخطيط ''لمغامرة'' ما عبر خط المراقبة.
- نشر أفواج القذائف من طراز براهموس، والقذائف الموجهة المضادة للدبابات والقذائف من طراز سبايك لاستخدامها على طول خط المراقبة.
- إجراء العديد من تجارب القذائف منذ آب/أغسطس ٢٠١٩.

ويؤكد كذلك إنشاءُ إدارة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي لإجراء المعاملات العقارية الشواغلَ التي وجهت باكستان انتباه مجلس الأمن إليها منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ بشأن الخطط المتعمدة الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للإقليم المحتل وهويته، على نحو يشكل انتهاكا تاما للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، يستمر بلا هوادة حكم الرعب الذي تمارسه قوات الاحتلال في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي. ويدخل الآن حظر التجول وحالات قطع الاتصالات الشهر الخامس. ولا تزال القيادة السياسية الكشميرية رهن التوقيف، وفي السجون وفي مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء الهند.

ويُختطف الآلاف من الشباب الكشميريين علنا في كثير من الأحيان، حيث يخضع الكثير منهم للتعذيب والتشويه. وتقمع الاحتجاجات الكشميرية بصورة عنيفة، بما في ذلك عن طريق استخدام البنادق التي تعمل بضغط الهواء وغيرها من وسائل العنف. ولا تزال المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى مغلقة. وثمة شح في الأغذية والأدوية؛ والحالة الإنسانية البائسة محكومة بالتردي المتواصل مع حلول فصل الشتاء.

وتتسم ادعاءات الهند ''بالعودة إلى الحياة الطبيعية'' في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي بأنها كاذبة وهي ترمي إلى تضليل المجتمع الدولي. ولا يسمح لأي مراقبين مستقلين، أو صحفيين أو زعماء من المعارضة الهندية بزيارة إقليم جامو وكشمير المحتل لتقييم الحالة. إلا أن التقارير المستقلة المتعاقبة، بما في ذلك تقارير وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، تشهد على القمع المستمر الواسع النطاق الذي تمارسه الهند في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي.

وتؤكد هذه التقارير أيضا أن عزل الكشميريين ومعارضتهم للاحتلال الذي تفرضه الهند يتسمان بالشمول. وردا على القمع الهندي، لم يعد ثمة للشعب الكشميري خيار سوى مقاومة الاحتلال الأجنبي. ومن المتوقع أن يكون رد قوات الاحتلال عندئذ وحشيا كما جرت العادة، وهو ما سيؤدي إلى مذابح واسعة النطاق.

ومن هذا المنطلق، لا يزال قلقنا المستمر يتمثل في احتمال أن تلجأ الهند إلى هجوم ''ملفق'' لصرف اهتمام العالم.

وتستمر التصريحات العدائية الصادرة عن القيادة الهندية في إفساد الأجواء، مهددة بجملة أمور منها إعادة النظر في عقيدتها النووية، وإنشاء ''اختصاص مادي'' على آزاد جامو وكشمير و ''تفكيك'' باكستان.

وفي أعقاب هذه التطورات، لا يزال يتحتم أن يضطلع مجلس الأمن بدوره الصحيح تفاديا لأي تهديدات للسلام والأمن، وكذلك من أجل الإنهاء الفوري لمعاناة الشعب الكشميري الرازح تحت الاحتلال.

ومن أجل الإبلاغ عن الحالة في جامو وكشمير والحيلولة دون حدوث أي تصعيد محتمل، تقترح باكستان تعزيز وجود فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند والباكستان في المنطقة. وبوسع فريق المراقبين المعزز مراقبة الحالة على طول خط المراقبة في جامو وكشمير والإبلاغ عنها بصورة أفضل. وهو يمكن أن يكون أداة هامة في يد مجلس الأمن لصون السلام والأمن في المنطقة. ويجب أن تتوافر للمجلس هذه الإمكانية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السبل الكفيلة بنشر أدوات الدبلوماسية الوقائية في حال استمرار التصعيد، ووقف تدهور الحالة التي يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة بسرعة.

ويجب على مجلس الأمن، تمشيا مع المسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن نزاع جامو وكشمير، أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يضطلع بدور استباقي في التسوية السلمية لهذا النزاع الذي طال أمده على جدول أعمال المجلس.

(توقيع) مخدوم شاه محمود **قريشي**